وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية
قطاع الشؤون الثقافية
يسر إدارة الثقافة الإسلامية
دعوتكم لحضور البرنامج الثقافي
لفضيلة الشيخ
د.نبيل العوضي

التاريخ	الوقت	المكان
الأحد 8 مايو	بعد صلاة العشاء مباشرة	في مركز شباب العارضية بالهيئة العامة للشباب والرياضة

www.islam.gov.kw/thaqafa - 99255322 - 22487310
إدارة الثقافة الإسلامية
نحو ثقافة متميزة.. لمجتمع متميز
يوجد مكان مخصص للنساء

الجسار: الخليج العربي كان ومازال وسيظل خارج نطاق السيطرة الإيرانية

صرحت النائب د.سلوى الجسار بأنها تابعت بقلق بالغ التصريحات غير المسؤولة التي اعلن عنها جنرالات ايران فالخليج العربي واقعا وتاريخا كان ومازال وسيظل خارجا عن نطاق السيطرة الايرانية والتي يجب ان تراعي حسن الجوار والمواقف الايجابية والدعم المادي والمعنوي واللوجستي الذي حظيت به من دول الخليج وخاصة من الكويت إبان حربها مع العراق، وكان احرى بقياداتها الحرص على استخدام عبارات الصداقة بدلا من التصريحات غير المسؤولة عن ملكية ايران للخليج العربي.

واضافت ان تورط ايرانيين في شبكة التجسس وما أعقبها من هزة في العلاقات الايرانية الكويتية كان يجب ان تكون محورا للإصلاح والعلاج يقوم على الاهتمام بالعلاقات الاخوية، يقوم على الاحترام المتبادل والتقدير المشترك وكان من المعقود عليه ان ينظر المسؤولون الايرانيون الى علاقات الجوار بين الكويت وايران ويقف كل مسؤول منهم عند حدود عمله دون تجاوز. وأكدت انه على حكام ايران العلم بأنه لا تهاون ولا تجاوز عن حقوق الكويت التاريخية والواقعية الثابتة في حرية الملاحة بالخليج العربي كممر دولي لا سلطة لإيران عليه وفي حماية حدودها الاقليمية في الخليج. وعلى جانب آخر، أشارت د.سلوى الجسار الى ان الوحدة الوطنية بين ابناء الشعب الكويتي لم تعرف يوما التفرقة بين مذهب وآخر والحرية الدينية مكفولة بالدستور والشرعية محاطة بالقيم والتقاليد الراسخة التي جبل عليها الشعب الكويتي وحدة واحدة وصفا واحدا، واضافت ان النعرات الشاذة التي تنطلق بين الحين والآخر مستندة الى مذهب بعينه امر غريب على المجتمع الكويتي وابنائه المشهود لهم بالوقفات التاريخية صفا واحدا وراء قيادته الحكيمة ومحافظة على عزة الكويت وسيادتها ورفعتها ونهضتها الشاملة محققة وبفضل الله ما ترجو لمستقبل ابنائها. وأعربت النائب د.سلوى الجسار عن قلقها البالغ ازاء نبرة التهديد التي تواجه النواب مؤكدة ان الرأي والرأي الآخر يقوم على الاحترام المتبادل وان مثل هذا التهديد غير المسؤول يجب الاخذ به بكل شدة وعدم التهاون في مساءلة من قام به، محذرة من ان هذه النعرات تسهل العمل امام من يريد بالبلاد سوءا ويشيع الفوضى مدعمين بأصحاب الاجندات الخاصة بالذين يجب الحذر منهم. وأهابت بالمسؤولين في وزارة الداخلية الى اتخاذ التدابير اللازمة لمواجهة التصرف غير المبرر، وكلنا لدينا رغبة صادقة في تحقيق تنمية البلاد وتطورها وتسعى لذلك في إطار من التوافق والمحبة والتقدير، بعيدا عن النعرات الطائفية والنزعات المذهبية، ولن يتحقق ذلك إلا بتأكيد حسن الظن ببعضنا وأن نعمل متعاونين يدا واحدة بعيدا عن الخلافات الطائفية والنزاعات السياسية لتحقيق ما يتطلع إليه الوطن من تنمية شاملة تلبي طموحات وآمال الوطن والمواطنين وضمان مستقبل الأجيال القادمة في وطن آمن مزدهر ينعم بالأمن والأمان والوحدة الوطنية في ظل القيادة الحكيمة لصاحب السمو الأمير وسمو ولي العهد الأمين.

د.سلوى الجسار

إعلامنا غير فعال و"نايم في العسل" ويطبل للحكومة

السلطان: من يقبل المشاركة في الحكومة الجديدة يجازف بمستقبله السياسي وأتوقع قرب حل مجلس الأمة

رأى النائب خالد السلطان أن من يشارك في الحكومة الجديدة يجازف بمستقبله السياسي، مؤكدا أنها لن تكون مستقرة، مجددا توقعاته بشأن قرب حل مجلس الأمة.

وقال السلطان ردا على سؤال للصحافيين بهذا الخصوص: تنبأت بأن الحل سيكون خلال شهرين من إعلان الحكومة وهذا رأيي وفقا للمعطيات، رافضا تفسير هذه التوقعات على أنها تحريض على حل مجلس الأمة.

وأضاف: اننا في وقت قريب سنكمل 5 أشهر من تعطيل المجلس، وان هذا الأمر تم بفعل فاعل، معتبرا أن هذا الأمر دليل على أن الحكومة فقدت التعرف على روح الدستور.

وتعليقا على إقرار لجنة الشؤون التشريعية رفع مكافأة النواب إلى 5750 دينارا قال السلطان «لا أعرف من الذي تقدم بهذا المقترح أو دوافعه، ولكن أعتقد أن عضو مجلس الأمة يجب أن يكون قدوة للمواطنين فنحن ندعو إلى خفض الانفاق، وللعلم فإن كون اللجنة التشريعية أقرت المقترح لا يعني أن المجلس سيقر هذا الأمر، مشددا على أن من يدخل الى مجلس الأمة يجب أن يكون توجهه لخدمة المصلحة العامة والشعب الكويتي.

خالد السلطان

وبين أنه في حال عدم تمكن النواب من العطاء بسبب تدني مستوى رواتبهم فعندئذ يمكن إعادة النظر بهذه الرواتب وذلك وفقا لدراسة متأنية، مشيرا إلى أنه سيكون له موقف واضح من هذا المقترح عند مناقشته في قاعة عبدالله السالم.

ورفض السلطان المطالبات الرامية إلى فصل الهيئة العامة للثروة الحيوانية عن الثروة السمكية وإنشاء هيئة عامة لإحداهما مبينا أن الكويت بلد صغير ولا يحتاج لذلك وإذا كان هناك نقص بالسياسات والتشريعات فعلى المسؤولين المطالبة بها، أما عملية الفصل فلن تخدم الكويتيين، بينما أيد تفكيك وزارة الإعلام وتحويلها الى هيئة مستقلة على غرار هيئة الإذاعة البريطانية وغيرها من المؤسسات الإعلامية الرائدة.

وأوضح أن إعلامنا غير فعال، بينما وسائل الإعلام المستقلة أصبحت تنافس القنوات العالمية كما هو الحال بالنسبة لقناتي «الجزيرة» و«العربية» ولا نريد أن يكون دور إعلامنا فقط التطبيل للحكومة والمسؤولين بل نريد له دور أكبر، فقطر دولة صغيرة بمساحتها ولكن أصبح لها دور مؤثر في المجال الإعلامي معتبرا أن إعلامنا الرسمي غير فعال و«نايم في العسل».

وحول اجتماع لجنة الشؤون المالية والاقتصادية أمس قال السلطان ان اللجنة انتهت من القراءة الأولية لمقترح قانون الصندوق الوطني لتنمية المشاريع الصغيرة وأجرت عليه بعض التعديلات، متوقعا الانتهاء من مناقشة القانون بصورته النهائية الأسبوع المقبل في حال اجتماع اللجنة وإحالته الى المجلس للتصويت عليه، ومن ثم تتفرغ لمناقشة قانون الشركات التجارية.

وعن حسنات قانون تعديل المشاريع الصغيرة أوضح السلطان أن المشاريع الصغيرة تلعب دورا مهما في اقتصاديات الدول الناضجة وتشكل اضافة الى الناتج القومي إذ تخلق 54٪ من فرص العمل في الولايات المتحدة وتشكل 99٪ من الناتج المحلي في الصين.

وأضاف: بتقديري فإن المشاريع الصغيرة التي سيمولها هذا الصندوق الذي لا يتجاوز رأس ماله 2 مليار دينار، ستخلق فرص عمل وتنمية أكبر من التي ستحققها الخطة التنموية التي تبلغ ميزانيتها 37 مليار دينار.

الحريتي: سنعطي رأينا في الحكومة الجديدة بعد الإعلان عنها رسمياً وأداء القسم

قال النائب حسين الحريتي ان الدستور ينص على محاسبة الوزير إذا خالف القوانين أو اعتدى على المال العام، مشيرا الى وجود أكثر من تشكيلة ظهرت في الوسائل الإخبارية، ولكننا لن نعطي رأينا إلا إذا تم الإعلان عن التشكيلة بصورة رسمية وأدت القسم أمام صاحب السمو الأمير.

وأضاف الحريتي انه بغض النظر عن الأسماء فإنها حازت ثقة صاحب السمو الأمير واختيار رئيس الوزراء وسنراقب أداء الوزراء وإن وجدت ملاحظات سنبلغ رئيس الوزراء وإذا لم تصحح من الممكن استخدام أدواتنا الدستورية.

ومن جانب آخر، قال الحريتي ان زيادة رواتب النواب تم تدارسه في اللجنة التشريعية ومضاهاة هذا المقترح ومدى مواءمته مع القوانين المتبعة ومن ناحية اذا وجدت شبهة دستورية، مبينا ان اللجنة وافقت على المقترح بالإجماع.

وأضاف الحريتي انه ليس من حقنا ان نناقش المقترح من ناحية الكلفة المالية، وإن ذلك من صميم عمل اللجنة المالية التي تناقش الزيادة وترفع تقريرها للمجلس للنظر فيه سواء بالموافقة او الرفض.

ولفت الحريتي الى ان بعض الوفود العراقية عند زيارتها للكويت، أحد نوابها قال ان راتب النائب العراقي يقدر بـ 15 الف دينار كويتي، مشيرا الى ان النواب هم من يشرعون القوانين وفي الجهات الأخرى مثل الداخلية والفتوى والتشريع والقضاء يستحقون الزيادة ومن باب أولى من يعمل بالتشريع لهذه القوانين يجب ان ننظر له نظرة إنصاف مع الاحتفاظ بحق الآخرين ولن نسكت عن الكوادر وأولهم شريحة المتقاعدين.

الصيفي: عودة وزير الصحة للحكومة الجديدة تعني الاستفزاز ومكافأة المتجاوزين

حذر النائب الصيفي مبارك الصيفي من خطورة الأسلوب الاستفزازي الذي تنتهجه الحكومة بإعادة توزير المتورطين في عقود مشبوهة، معتبرا ان عودة وزير الصحة مجددا الى الوزارة تعني مكافأة المتجاوزين وتكشف عن العقلية الحكومية الرافضة للاصلاح والتعاون.

وقال الصيفي في تصريح للصحافيين ان وزير الصحة سيورط الحكومة الجديدة كونه مسؤولا مباشرا عن ابرام عقود ضربت بالقانون واللوائح عرض الحائط ما اسفرت عن تجاوزات صارخة وتعديات على المال العام لا يمكن السكوت عنها بأي حال من الأحوال.

وأشار الصيفي الى ان الحكومة التي تقبل لوزيرها ان يوقع عقدا يقضي بجلب ممرضات من الخارج يتقاضين راتبا شهريا قدره 10500 دينار لا تستحق البقاء، مؤكدا ان المرحلة المقبلة ستكون مرحلة المحاسبة والمساءلة لأننا لن نقبل أبدا بالوقوف متفرجين أمام بوفيه الفساد المفتوح الذي اتخم كروش المفسدين.

وأعلن الصيفي ان استجواب وزير الصحة اصبح جاهزا وسيقدم بعد اعلان التشكيلة الحكومية، مؤكدا ان التجاوزات والتعدي على المال العام من شأنها ان تسقط حكومة وليس وزيرا انتهج سياسة اختراق القانون والتضليل.

وأشار الى ان الاستجواب سيقدم أيضا بالتنسيق مع الكتل البرلمانية والنواب جميعا ليأخذ حقه في المناقشة لأن غايتنا المحافظة على المال ومحاسبة المفرطين فيه.

الصيفي مبارك

عبدالصمد: 95 مليون دينار مصروفات هيئة المعاقين

قال رئيس لجنة الميزانيات والحساب الختامي النائب عدنان عبدالصمد ان اللجنة ناقشت ميزانية الهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة للسنة المالية 2011ـ2012.

وذلك بحضور المدير العام للهيئة والفريق المرافق، وممثلين عن وزارة المالية، وممثلين عن ديوان المحاسبة.

وأفادت الهيئة بتوافق تقديرات مشروعات واعتمادات الهيئة مع تقديرات الميزانية للسنة المالية 2011ـ2012.

وبين عبدالصمد ان تقديرات مصروفات الهيئة للسنة المالية 2011ـ2012 بلغت 94,8 مليون دينار موزعة كما يلي:

● الباب الأول: المرتبات 2,18 مليون دينار.

● الباب الثاني: المستلزمات السلعية والخدمات 2,76 مليون دينار.

● الباب الثالث: وسائل النقل والمعدات 437 ألف دينار.

● الباب الرابع: المشاريع الإنشائية والصيانة 180 ألف دينار.

● الباب الخامس: المصروفات المختلفة والتمويلات 89,26 مليون دينار.

وتقدر جملة الإيرادات بمبلغ ألفي دينار.

وبلغت زيادة المصروفات عن الإيرادات 94,83 مليون دينار وتمولها وزارة المالية ـ الحسابات العامة.

وأفادت الهيئة بأن تقديرات الميزانية للسنة المالية 2011ـ2012 لا تكفي تكاليف تطبيق قانون الإعاقة وستحتاج الهيئة الى اعتمادات اضافية.

وأكد عبدالصمد على التنسيق بين وزارة المالية والهيئة لتوفير الاعتمادات اللازمة، خاصة ان اللجنة تتعاطف مع طلبات ذوي الاحتياجات الخاصة.

وأشار عبدالصمد الى الاهتمام بالوقاية من الإعاقة وتفعيل شرط الفحص الطبي قبل الزواج للوقاية من الإعاقة الوراثية مع مراعاة الجوانب الشرعية والجوانب الاجتماعية.

وطالب الهيئة بتزويد اللجنة بتصنيف وحصر أنواع الإعاقة حسب أسباب الإعاقة وأنواعها واقتراحات الهيئة للحد من الإعاقة والوقاية منها.

ثم انتقلت اللجنة الى مناقشة ميزانية الهيئة العامة للتعويضات بحضور رئيس مجلس الإدارة والفريق المرافق وممثلين عن وزارة المالية، وممثلين عن ديوان المحاسبة.

وبين عبدالصمد ان جملة تقديرات مصروفات الهيئة العامة للتعويضات عن خسائر العدوان العراقي للسنة المالية 2011ـ2012 بلغت 3,023 ملايين دينار وتوزيعها حسب الأبواب كما يلي:

● الباب الأول: للمرتبات 2,44 مليون دينار.

● الباب الثاني: للمستلزمات السلعية والخدمات 369 ألف دينار.

● الباب الثالث: وسائل النقل والمعدات 93 ألف دينار.

● الباب الخامس: المصروفات المختلفة والتحويلات 120 ألف دينار.

وتقدر جملة الإيرادات بمبلغ 40 ألف دينار.

وبلغت زيادة المصروفات عن الإيرادات 3,019 ملايين دينار وتمولها وزارة المالية ـ الحسابات العامة.

وأفادت الهيئة بالاتجاه نحو تخفيض عدد الوظائف من 116 درجة في ميزانية 2010ـ2011 الى 157 درجة في ميزانية 2011ـ2012 نتيجة إنشاء اللجنة المركزية للتعويضات.

وان الهيئة العامة للتعويضات تقوم بتنفيذ مشروع توثيق بيانات وأعمال الهيئة وهو مشروع تطوير.

وطالب عبدالصمد بتزويد اللجنة بتقرير عن علاقة الهيئة العامة للتعويضات واللجنة المركزية وبيان اختصاصات كل منها والهيكل التنظيمي.

وأكد عبدالصمد أهمية وضع آلية مناسبة للرقابة على الأموال التي تحصل عليها الكويت من الأمم المتحدة كتعويضات عن خسائر العدوان العراقي.

وأفادت الهيئة بإصرار الأمم المتحدة على وجود آلية للرقابة على أموال التعويضات.

وان المبلغ المقدر لتأهيل البيئة بلغ 2,9 مليار دولار، تسلمت الكويت منها 2,2 مليار وباقي 700 مليون دينار.

وأشار عبدالصمد الى تقرير ديوان المحاسبة عام 2010ـ2011 عن التعويضات، وايضا ملاحظات مجلس الأمة ومنها عدم وجود رقابة على أموال التعويضات وعدم الاستعادة منها، ومخالفة المادة 141 من الدستور بالحصول على استقطاعات 3٪ للإدارة، ويلاحظ عدم إنجاز مشاريع تأهيل البيئة، وتفويت الفرصة للحصول على تعويضات من الأمم المتحدة بسبب شيوع مسؤولية التعويضات بين وزارة النفط ووزارة الكهرباء والماء والهيئة العامة للشؤون الزراعية والثروة السمكية والهيئة العامة للبيئة وجهات اخرى.

ولم يتبين جدوى التعاقدات والاستشارات مع جامعة الكويت، وعدم توافر المستندات الكافية والدقة في مراقبة المصروفات.

لذلك أكدت اللجنة على متابعة الموضوع مع ديوان المحاسبة ووزارة المالية والهيئة العامة للتعويضات بهدف التوصل الى الآلية المناسبة لإحكام الرقابة على أموال التعويضات ومصروفات اللجنة المركزية ومصروفات المشروعات وتزويد اللجنة بما تم في هذا الموضوع.

عدنان عبدالصمد

تقدر جملة الإيرادات بمبلغ 40 ألف دينار وبلغت زيادة المصروفات عن الإيرادات 3,019 ملايين دينار وتمولها وزارة المالية

حماد: ندعو رئيس الوزراء لعدم إعادة توزير هلال الساير

دعا النائب سعدون حماد العتيبي سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ ناصر المحمد الى عدم إعادة توزير د.هلال الساير في وزارة الصحة، معتبرا وجوده بالحكومة مشروع أزمة.

وأشار حماد في تصريح صحافي الى ان غالبية النواب ضد إعادة توزيره بالنظر لحجم المخالفات في وزارة الصحة، وفشله في معالجتها، لافتا الى انه في حال تمت إعادة توزيره حسب التشكيل الوزاري المسرب فإنه سيكون أول وزير تطرح فيه الثقة، متمنيا من سمو رئيس الوزراء اختيار وزير آخر للصحة بعد كثرة سلبيات الساير وإخفاقه في إدارة الوزارة. وبين حماد ان من الملفات الخطيرة التي فشل الوزير في إيجاد حل لها ملف الأخطاء الطبية الذي يتم التستر عليه، وقد تم إبلاغ الوزير بذلك لكنه لم يحرك ساكنا، لافتا الى ان ملف التجاوزات في المناقصات الطبية والأجهزة الذي كبد المال العام مبالغ طائلة وضعف التعامل مع القضايا الإدارية والتجاوزات التي يعرفها الوزير ويتغاضى عنها، الى جانب ثالثة الأثافي والقضية الأخطر وهي التجاوزات في ملف العلاج بالخارج.

سعدون حماد